تونس (حالة خاصة)

لم تكن تونس موجودة على القائمة في تقرير هذه السنة بسبب قلة المعلومات المتوفرة التي لا يمكن أن تقدم دليلا حول عدد هام من ضحايا الإتجاربالبشرفي البلاد. و لذلك فإنه وقعت الإشارة إلى تونس كحالة خاصة بسبب قلة المعلومات ذات مصداقية حول عدد هام من قضايا الإتجار بالبشر في هذه السنة.

الهدف و الأهمية: تعتبر تونس بلد العبور لرجال و نساء من بلدان شمال و صحراء إفريقيا الذين يرغبون في الهجرة نحو أوروبا، و من بين هؤلاء ضحايا الإتجاربالبشربهدف العبودية اللا إرادية أو الإستغلال الجنسي. لا تفرق الحكومة التونسية بطريقة منظمة بين ضحايا الإتجاربالبشرو المهاجرين الغير شرعيين الذين يتنقلون داخل البلاد. كما أن تونس يمكن أن تكون مصدرا للإتجار الداخلي بالأطفال و ذلك عن طريق تجارة الإستغلال الجنسي.

جهود الحكومة: لا تمنع تونس كل الأشكال الخطيرة للإتجار بالبشرو لكن تمنع البغاء الجبري استنادا إلى الفصل 233 من القانون الجنائي و يكون العقاب المفروض قانونا من ثلاثة إلى خمسة أعوام سجنا. لم تقم الحكومة بموجب هذا القانون بمحاكمات للإتجار بالبشرخلال هذه السنة. بالرغم أن المسؤولين الحكوميين يظهرون تفهما واضحا لقضايا الإتجار بالبشر، فإنه يجب على تونس أن تقوم ببرمجة تربصات رسمية للمسؤولين المكلفين بتطبيق القانون و المدعين لتشخيص ضحايا الإتجاربالبشرالمحتملة و تقديم الجناة للمحاكمة عند وقوع مثل هذه الحالات. كما يجب على تونس إصدار قانون شامل ضد الإتجار بالأشخاص الذي يجرم كل أشكال الإتجار بالبشرو ذلك باتخاذ عقوبات صارمة كافية للتصدي للجريمة و تعكس بصفة ملائمة الطبيعة البشعة للجريمة.

تراقب الحكومة حدودها مراقبة شديدة لمنع تهريب السلع و العصابات المتخصصة في التهريب. و لكن ليس لتونس نظام عمل فعلي للتعرف على ضحايا الإتجار بالبشرمن بين المهاجرين الغير شرعيين و أولائك الذين يقع إيقافهم لتعاطي البغاء. و في صورة التعرف على ضحايا الإتجار بالبشر، فإنهم يتمتعون بوفرة الخدمات الإجتماعية لفائدة ضحايا التعسف و الإعتداء. عينت الحكومة مندوبا جهويا لحماية الطفولة لضمان توفيرالخدمات الطبية الملائمة و الإستشارات للأطفال ضحايا الإعتداءات الجنسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تونس تشغل موظفين حكوميين من بينهم مرشدين إجتماعيين بثلاث مراكزتابعة للإتحاد الوطني للمرأة التونسية لحماية النساء و الأطفال ضحايا التعسف. و بالرغم من ذلك، فإن البعض من الأطفال ضحايا تجارة الإستغلال الجنسي يتعرض للإيقاف بتهمة البغاء. و لذلك، يجب على الحكومة في تونس أن تبعث آلية رسمية للتعرف على ضحايا الإتجار بالبشرللتأكد من عدم إبعادهم أو سجنهم. كما يجب على الحكومة توفير بدائل قانونية لترحيل الضحايا إلى بلدان حيث يمكن أن يتعرضوا إلى معاملات شاقة أو عقوبات.

بهدف منع الإجراءات التعسفية ضد العمال التونسيين خارج الوطن، تواصل الحكومة نشرالملحقين الإجتماعيين في البلدان التي تأوي نسبة هامة من التونسيين لإعلامهم بحقوقهم. يجب على الحكومة مواصلة مراقبة حدودها لرصد ضحايا الإتجار بالبشرفي المستقبل عند دخولهم إلى البلاد و تصور حملات تحسيسية لفائدة عامة الناس ضد الإتجار بالبشر.